



تتعلق هذه الوثيقة بالبند 5-6 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف المشاركين في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ
7-12 نوفمبر عام 2016، نيودلهي

ملخص سياسة تحالف الاتفاقية الإطارية حماية البيئة والبدائل المستدامة اقتصادياً لزراعة التبغ

التوصيات الرئيسية

- يشجع تحالف الاتفاقية الإطارية سكرتارية المؤتمر على الاستمرار في عملها التعاوني مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الصحة العالمية؛ لتحضير تقارير متعددة ولرفع الوعي فيما يخص الآثار البيئية والصحية الضارة لزراعة وتصنيع واستهلاك التبغ، حيث ينبغي لمؤتمر الأطراف أن يخصص لها تمويل كاف.
- ينبغي تفويض سكرتارية المؤتمر للاستمرار في الضغط على المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة؛ لتعظيم اتساق السياسات داخل نظام الأمم المتحدة؛ فالهدف هو أن تعمل تلك المنظمات سوياً نحو إنهاء أي تعاون مع شركات التبغ.
- ينبغي على سكرتارية الاتفاقية الإطارية الاستمرار في استكشاف سبل للتعاون مع سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مبادرات مشتركة لمناقشة الأضرار الصحية والبيئية والاجتماعية والمخاطر المتعلقة بزراعة التبغ وتصنيعه، وتأثير ذلك على تغير المناخ.
- ينبغي على مؤتمر الأطراف للاتفاقية الإطارية أن يبحث العمل المستقبلي المطلوب فيما يتعلق بالمادة 18 والتأثيرات البيئية لاستخدام وإنتاج التبغ.

لماذا يُعد الأمر مهماً

إن أكثر التدابير التي تسيء شركات التبغ، ومجموعاتها التي تعمل كواجهة لها، استخدامها واستغلالها هي تلك الموجودة في المادتين 17 و18؛ فخلال العامين الماضيين طورت شركات التبغ تكتيكاتها؛ وذلك لتضليل مزارعي التبغ وللتصدي لجهود الأطراف في تنفيذ دينك المادتين. يقر تحالف الاتفاقية الإطارية بالعمل العظيم الذي تقوم به سكرتارية الاتفاقية الإطارية ويتفق مع تقريرها الذي يشير لمزاعم شركات التبغ غير الصحيحة بأن تدابير أو تنفيذ الاتفاقية الإطارية سيخمد سريعاً المزايا الاقتصادية لزراعة التبغ بالنسبة للاقتصاديات المحلية والقُطرية، وكذلك سيخفض العمالة ويتسبب بالأضرار للاقتصاديات القُطرية، بينما في الواقع ما يتسبب بالأضرار للعمالة هو آلية شركات التبغ نفسها من زراعة ومعالجة التبغ، وكذلك المنافسة في ممارسات تجارية دولية في مجال التبغ.

يشير التقرير إلى أن التحديات المحورية بالنسبة لتنفيذ المادتين 17 و18 تتضمن ندرة المعلومات فيما يخص برامج محددة وأبحاث ذات صلة، ووجود حاجة لسياسات معلنة معززة لتبادل المعلومات فيما بين الأطراف المهتمة. توضح السكرتارية التقارير المتعددة التي تُجرى بالتعاون والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية (دراسة عن التبغ والبيئة)، ومنظمة الفاو (تحديث تقرير 2003 "استقراءات إنتاج واستهلاك وتجارة التبغ")، ومنظمة الأونكتاد (تحديث تقرير 2014 "سلسلة القيمة العالمية للتبغ في البلدان منخفضة الدخل").

ونحن نؤكد على وجود حاجة ماسة وعاجلة لتلك التقارير؛ حيث تقدم شركات التبغ بيانات متحيزة للأطراف في ظل غياب تقارير مستقلة، فستكون الدراسة المحدثة لمنظمة الفاو مفيدة بشدة للأطراف فيما يتعلق بالمادة 17، باعتبارها مورداً لتشكيل سياسات مكافحة التبغ؛ لمنح الجهات المتأثرة بالأمر في قطاعات اقتصادية مختلفة، مثل المزارعين وبائعي التجزئة، الوقت والمجال لتتبع مصادر الدخل بمعزل عن قطاع التبغ. تتضمن المعلومات التي ستكون مفيدة بالنسبة للأطراف: بيانات مستقلة عن إنتاج التبغ الورقي: على الجهات الفاعلة في تجارة أوراق التبغ، والذين يتحكمون في أسعار أوراق التبغ عبر البلدان، وعلى نصيب مزارعي التبغ من عوائد السجائر. نحن نرحب بتقرير السكرتارية فيما يخص دراسة منظمة الفاو وننتظر التفاصيل فيما يتعلق بتمويل هذا التحديث المهم وتوقيت إجراءه.

طلب مؤتمر الأطراف في دورته السادسة من السكرتارية دعوة منظمة العمل الدولية لـ "تحديث بيانات الوظائف المتعلقة بإنتاج وتصنيع التبغ؛ لدعم الأطراف المشاركين في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في رصد الأثر المحتمل للاتفاقية على سبل المعيشة بالنسبة لمزارعي التبغ واقتصاديات أقاليم زراعة التبغ"، أطلقت منظمة العمل الدولية، في عام 2014، تحديثها "قطاع التبغ: التحديث الإحصائي للتوظيف"¹، والذي يقدم استعراضاً إحصائياً عالمياً للوضع الحالي للتوظيف في بلدان زراعة وتصنيع التبغ، ويصدر هذا التقرير مستقلاً عن قرار مؤتمر الأطراف في دورته السادسة، وتم بالتعاون مع "الاتحاد الدولي لنقابات عمال الغذاء والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ وعمال الأنشطة المرتبطة". ولا تزال الحاجة للبحث في الأثر المحتمل للاتفاقية على سبل المعيشة لمزارعي التبغ قائمة.

يوضح تقرير السكرتارية المقدم لمؤتمر الأطراف في دورته السابعة سبل التعاون والمناقشات التي أقامها مع العديد من هيئات الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو ومنظمة الأونكتاد، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. حتى يومنا هذا نجد أن العديد من الهيئات لديها سياسة صريحة بعدم التعاون مع شركات التبغ²، منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية. ينبغي على كافة هيئات الأمم المتحدة مراجعة تعاملاتها مع شركات التبغ للتأكد من توافقها مع روح الاتفاقية الإطارية، وبخاصة المادة 5-3 ومبادئها التوجيهية؛ وذلك لتحقيق اتساق السياسات؛ حيث قد تنطبق المادة 5-3 على المنظمات الدولية التي لها صفة المراقب رسمياً لدى مؤتمر أطراف الاتفاقية الإطارية.

توصيات عامة

- ينبغي تفويض السكرتارية الاتفاقية الإطارية للاستمرار في الضغط على الشركاء من المنظمات الحكومية الدولية للحصول على اتساق أعظم للسياسات داخل نظام الأمم المتحدة، وينبغي تشجيع الأطراف على التطرق لهذا الأمر بين أوساط الهيئات الحاكمة للمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.
- ينبغي على السكرتارية تعجيل العمل التعاوني مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو ومنظمة الأونكتاد، لتحضير العديد من التقارير.

كيف يمكن لمؤتمر الأطراف المشاركين في الاتفاقية الإطارية تحسين تنفيذ المادتين 17 و18

المادة 17: معلومات لدعم بدائل زراعة التبغ المجدية اقتصادياً

1. مساعدة سكرتارية الاتفاقية لمزارعي التبغ من الأطراف للحصول على سبل معيشية بديلة أفاد تقرير السكرتارية الذي قدمته لمؤتمر الأطراف بأنه تم تحديد أربعة أطراف فحسب، من خلال عملية "الحاجة للتقييم"، حيث صنفتها المادة 17 باعتبارها أولوية في الحاجة للمساعدة، وذلك يبرز طرفاً واحداً (لبنان)، والذي تلقى مساعدة من عدة هيئات كنتيجة لذلك. ونحن نعتقد بوجود العديد من الأطراف في حاجة لمساعدة مماثلة ولكن ربما لم يطلبوها، كذلك قد يحتاج بعض الأطراف لعدد من المساعدات تختلف ما بين معلومات إلى مشورة الخبراء إلى بناء القدرات.

وذكرت السكرتارية أن الفلبين قد طورت مشروعاً تجريبياً عن نشاط بديل مُجدي لمزارعي التبغ، كما طبق العديد من الأطراف الأخرى مشروعات و/ أو سياسات ذات صلة، إلا أن تجاربهم لم يتم توثيقها أو إعلانها أو تيسير وصول الأطراف إليها، على الرغم من وجود حاجة لتلك المعلومات للتصدي لحملة المعلومات المضللة التي تنتهجها شركات التبغ بأنه لا توجد بدائل لزراعة التبغ.

توصيات

- ينبغي على السكرتارية العمل مع الأطراف والشركاء المتصلون بزراعة التبغ؛ لتوثيق تجاربهم والدروس المستفادة فيما يتعلق ببدائل السبل المعيشية.

2. تناول القضاء على عمالة الأطفال في مجال زراعة التبغ تنظر منظمة العمل الدولية في أمر الزراعة من بين ثلاثة من أكثر القطاعات خطورة، استناداً لمعدلات الوفيات المرتبطة بالعمل، والحوادث غير المميتة والأمراض المهنية؛ فالعاملين بالزراعة وخاصة الأطفال منهم يتعرضون لمخاطر تتضمن على سبيل المثال لا الحصر التعرض للمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية، والعمل في ظروف مناخية قاسية، والإجهاد البدني المُضني³؛ حيث تُعد زراعة التبغ عملاً خطراً في حد ذاته بالنسبة للأطفال.

قامت منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو ومنظمات أخرى، باعتبارهم أعضاء قياديين في الشراكة الدولية للتعاون في مجال عمالة الأطفال في الزراعة، بتوقيع إعلان النوايا على التعاون في مجال عمالة الأطفال في الزراعة⁴ عام 2007 لرعاية الجهود العالمية في القضاء على هذه الممارسة⁵، وقد تم الاتفاق على خارطة طريق للقضاء على عمالة الأطفال في مايو/ أيار 2010، فقد تحدد عام 2016 كموعده نهائي للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال⁶، وبشكل منفصل، وضعت كل من منظمة الفاو ومنظمة العمل الدولية خطط لتقديم توجيهات تشغيلية استراتيجية وإجراءات محورية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية^{7, 8}، إلا أن تلك المواعيد النهائية قد حلت وانقضت، ولم يتحقق بعد الهدف في القضاء على عمالة الأطفال في مجال زراعة التبغ. الجدير بالذكر أن شركات التبغ ظلت شريكاً دائماً في كل تلك المبادرات، بينما استمرت في شراء أوراق التبغ التي أنتجت باستخدام عمالة الأطفال.

تستمر منظمة العمل الدولية في المشاركة في مناقشات عن المبادرات متعددة الشركاء، والتي تتضمن شركات التبغ، لتناول مسألة عمالة الأطفال؛ وذلك بموجب سياستها الخاصة بشراكة القطاعين العام والخاص، بينما تساهم في مبادرات لصنع سبل معيشية في تلك القطاعات للكبار الذين لديهم أطفال عرضة لعمالة الأطفال⁹، تلك المبادرات، على سبيل المثال مؤسسة القضاء على عمالة الأطفال في مجال زراعة التبغ، فقط تخدم الترويج لشركات التبغ وتضفي الشرعية عليها¹⁰، ليس لدى أي من منظمة الفاو أو منظمة العمل الدولية مبادئ توجيهية لسياسة واضحة بشأن منع تدخل شركات التبغ فيما يتعلق بولاياتهم التنظيمية.

تنتاب تحالف الاتفاقية الإطارية بواعث قلق خطيرة بشأن إساءة استخدام شركات التبغ لشراكتها مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو؛ حيث تحاول شركات التبغ من خلال مثل تلك المبادرات تحسين صورتها كي تتمكن من التصدي لتدابير الصحة العامة ذات الضرورة القصوى. وبما أن منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو تتمتعان بوضع المراقب لدى مؤتمر الأطراف المشاركين في الاتفاقية الإطارية، فإن تعاونهم مع شركات التبغ فيما يخص النشاطات التي تقع تحت مبدأ "المسؤولية الاجتماعية للشركات" يمثل مشكلة من ناحية اتساق السياسات. يجب على مؤتمر الأطراف أن يتناول هذا الأمر.

توصيات

- يتوجب على كل من منظمة الفاو ومنظمة العمل الدولية تكثيف جهودهما للقضاء على عمالة الأطفال في مجال زراعة التبغ.
- ينبغي تفويض سكرتارية الاتفاقية الإطارية للاستمرار في الضغط على المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الفاو، لتحقيق اتساق أعظم للسياسات داخل نظام الأمم المتحدة؛ فالهدف هو أن تعمل تلك المنظمات الحكومية الدولية نحو إنهاء تعاونها مع شركات التبغ.
- ينبغي على السكرتارية، حين تقدم المساعدة للأطراف، أن تشجعهم على تنفيذ المادة 5-3 بنهج "الحكومة بأكملها"، وبخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الضعيفة، مثل الهيئات الزراعية؛ كي تتمكن من رفض عروض شركات التبغ بالنسبة للبرامج التي تتناول عمالة الأطفال وكذلك حماية المزارعين من "داء التبغ الأخضر". يجب أن تشارك هيئات الصحة في تلك البرامج.

المادة 18: تعزيز حماية البيئة فيما يتعلق بزراعة التبغ

تلزم المادة 18 من الاتفاقية الإطارية الأطراف ب"إبداء المراعاة الواجبة لحماية البيئة ... فيما يتعلق بزراعة التبغ وتصنيعه"، بينما قدمت مجموعة العمل على المادتين 17 و18 تقارير لمؤتمر الأطراف، إلا أن التركيز العالمي على أثر نشاطات شركات التبغ على البيئة كان ضعيفاً.

توجد دلائل متزايدة على ما تعانيه البيئة من الآثار السلبية لزراعة التبغ وتصنيعه ونقله واستهلاكه وما بعد استهلاكه، متضمناً ذلك التغيرات المناخية وإزالة الغابات (التحريج)، والتلوث بالكيماويات الزراعية، والتلوث بالمخلفات، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان، وتلوث المياه. تلك الآثار السلبية هي مجرد مثال آخر لما تفعله شركات التبغ من حصد المكاسب بينما تمرر التكاليف البيئية للمجتمع بأكمله. ينبغي على الحكومات أن تكون على دراية كاملة بتلك الآثار، وينبغي أن يكون لديها الأدوات والحلول لمنعها وتخفيفها والحد منها، بينما ينبغي تحميل شركات التبغ المسؤولية المالية للآثار البيئية لتلك المنتجات؛ فسوف يؤدي الإصرار على تكبيد شركات التبغ للتكاليف الحقيقية لمنتجاتها لارتفاع الأسعار، مما ينتج عنه انخفاض في استخدام التبغ.

جاء في أحدث تقارير *أطلس التبغ*¹¹ "الآثار المضرة لشركات التبغ على إزالة الغابات والتغيرات المناخية والنفايات وحرائق الغابات عظيمة وتتزايد" أن الاستخدام الموسع للكيماويات الزراعية في زراعة التبغ تؤدي العمال، وبخاصة الأطفال، وتسمم التربة والمياه، كما أن معالجة التبغ بالحطب يتسبب في إزالة الغابات مما يؤدي لعواقب مناخية محلية وإقليمية، كذلك فإن تصنيع وتوزيع السجائر يؤدي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان، مما يساهم في التغيرات المناخية ويخلف نفايات سامة.

تساهم انبعاثات دخان التبغ، في مرحلة الاستهلاك من دورة حياة التبغ، في إطلاق آلاف الأطنان المترية من مسببات السرطان البشري بالإضافة إلى سُميات أخرى؛ فيمكننا أن نجد الكثير من السُميات والمركبات الخطرة حتى بعد سنوات من تدخين التبغ؛ حيث تبقى آثار التدخين السلبي الذي يخرج مع الزفير وبقايا الآثار الموضعية للتدخين عالقة على الأسطح وفي الأتربة.

تنتشر النفايات الناتجة عن استهلاك التبغ في بيئتنا بمعدل الثلث إلى الثلثين من كل السجائر التي يتم الإلقاء بها إلى البيئة عالمياً، أي ما يعادل 750 مليون إلى 1.5 مليار رطل من النفايات الناتجة عن استهلاك التبغ سنوياً. تحتوي تلك النفايات أيضاً على أكثر من 7000 مادة كيميائية، شاملة لمسببات معروفة للسرطان تتسرب إلى البيئة، بينما وُجد أن المواد الكيميائية الأخرى سامة لكائنات المياه العذبة والحياة البحرية وسامة للإنسان والحيوان¹²؛ حيث أن فلاتر السجائر غير قابلة للتحلل البيولوجي؛ لذلك فقد يحذر بيع الفلاتر من تدفق النفايات الناتجة عن استهلاك التبغ، بينما في الوقت نفسه ينفر مدخني السجائر الحاليين والجدد من الاستمرار في التدخين أو بدء التدخين.

ينبغي تبني مبدأ توسيع نطاق مسؤولية المنتج¹³ لتأسيس برامج للاسترجاع والتنظيف والتصريف؛ للمساعدة على إبقاء النفايات الناتجة عن استهلاك التبغ خارج البيئة. بينما ينبغي أن يمولى تلك المبادرات منتجات التبغ، إلا أنه ينبغي الاضطلاع بها بشكل كامل الاستقلال عن شركات التبغ، كذلك سيساهم تأسيس مبدأ توسيع نطاق مسؤولية المنتج من النواتج الإيجابية للصحة العامة، مثل انخفاض القبول الاجتماعي لاستخدام التبغ، وارتفاع تكاليف منتجات التبغ.

يسرنا أن نلاحظ المقال العلمي الذي قدمته السكرتارية، والذي كُتب بالمشاركة مع منظمة الصحة العالمية، بشأن الآثار البيئية والصحية لزراعة التبغ وتصنيعه واستهلاكه، حيث يسرد المقال الأثر البيئي لدورة حياة التبغ، ويعرض رداءً تتعلق بالسياسات¹⁴، كما يُشكل أساساً للدراسة الخاصة بمنظمة الصحة العالمية ومبادرة التحرر من التبغ التي من المقرر استكمالها في النصف الأول من عام 2017.

ندعم بشكل كامل جهود السكرتارية لاستكشاف سبل التعاون الممكنة مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبالتزامن مع ذلك، ينبغي على السكرتارية أن تجمع بين هذا العمل وبين مبادراتها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى؛ لتحقيق في مكافحة التبغ نتائج إيجابية أكثر اتساعاً، بالإضافة إلى محاربة تغير المناخ والآثار السلبية الضارة الأخرى التي يتسبب فيها التبغ للبيئة.

توصيات

ينبغي على مؤتمر الأطراف أن يطلب من سكرتارية الاتفاقية:

- أ) الاستمرار في استكشاف سبل للتعاون مع سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ للمشاركة في مبادرات مشتركة لتناول الضرر والمخاطر الصحية والبيئية والاجتماعية المتعلقة بزراعة التبغ وتصنيعه، وأثر ذلك على التغيرات المناخية.
- ب) الاستمرار في رفع الوعي بشأن الآثار البيئية والصحية الضارة لممارسات زراعة التبغ وتصنيعه واستهلاكه وما بعد استهلاكه.
- ج) الاستمرار في التفاعل مع منظمة الصحة العالمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى؛ بغرض تحسين تبني سياسات من أجل الاستدامة البيئية.
- د) استمرار عملها على تطوير دراسة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية بشأن التبغ والبيئة، والإسراع في استكمالها.
- هـ) دعوة منظمة الصحة العالمية لتطوير تقرير يستند لدراسة منظمة الصحة العالمية بشأن التبغ والبيئة، ليتم تقديمه لمؤتمر الأطراف في دورته الثامنة، بهدف:
 1. زيادة توثيق الآثار البيئية الكاملة لمنتجات التبغ من خلال دورة حياتها، مؤلفاً خبرة ذات صلة فيما يتعلق بالحيلولة دون وقوع تلك الآثار والحد منها وتخفيفها، ومقدماتاً لخيارات تتعلق بالسياسات وأفضل الممارسات التي يمكنها مساعدة الحكومات في القضاء على تلك الآثار والحد منها وتخفيفها.
 2. تحديد وسائل التدخل التي يمكنها إفادة كل من الصحة العامة والبيئة في نفس الوقت، والتي قد تساعد أيضاً في دمج الاتفاقية الإطارية داخل برنامج التنمية العالمية.

¹ قطاع التبغ: التحديث الإحصائي للتوظيف، مكتب العمل الدولي بجنيف، 2014

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---sector/documents/publication/wcms_329284.pdf

² منظمة الصحة العالمية وهيئات الأمم المتحدة وتدخل شركات التبغ

<http://apps.who.int/fctc/implementation/database/sites/implementation/files/documents/resources/UN%20agencies%20and%20tobacco%20industry%20interference.pdf>

³ منظمة العمل الدولية (2000)، اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، تم التطرق إليها في عام 2016 من منظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C182

⁴ تم توقيع إعلان النوايا بين الشركاء التاليين: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية التابع للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، والاتحاد الدولي لنقابات عمال الغذاء والزراعة والفنادق والمطاعم وتوريد الأطعمة والتبغ وعمال الأنشطة المرتبطة، في يونيو/حزيران 2007

<ftp://ftp.fao.org/SD/SDA/SDAR/sard/childlabourdeclofintent.pdf>

⁵ الشراكة الدولية للتعاون في مجال عمالة الأطفال في الزراعة. تم التطرق إليها في عام 2016

<http://www.fao.org/rural-employment/background/partnerships/international-partnership-for-cooperation-on-child-labour-in-agriculture/en/>

⁶ منظمة العمل الدولية، 2010، خطة طريق لتحقيق القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال بحلول عام 2016، تم التطرق إليه في عام 2016 من منظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---

ipecc/documents/meetingdocument/wcms_ipecc_pub_13453.pdf

⁷ منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) 2011، عمل منظمة الفاو في القضاء على عمالة الأطفال في الزراعة (2007 إلى 2010). تم التطرق إليه في عام 2016

http://www.fao-ilo.org/fileadmin/user_upload/fao_ilo/pdf/FAO_Child_Labour_Work_07-10_080411.pdf

⁸ منظمة العمل الدولية في عام 2010، خطة عمل عالمية للقضاء على عمالة الأطفال. تم التطرق إليها في عام 2016 من منظمة العمل الدولية:

http://www.ilo.org/ipecc/programme/WCMS_113276/lang--en/index.htm

⁹ نفس المرجع

¹⁰ تأسست مؤسسة القضاء على عمالة الأطفال في مجال زراعة التبغ في عام 2000، أسسها شركة التبغ البريطانية الأمريكية ورابطة مزارعي التبغ الدولية والاتحاد الدولي للأغذية، وانضم إليهم منذ أكتوبر عام 2000 شركة فيليب موريس الأمريكية وشركة فيليب موريس الدولية، وشركة التبغ اليابانية الدولية وشركة إمبريال للتبغ اليابانية، وشركة ألابيس وان الدولية، وشركة يونيفرسال.

<http://www.tobaccoatlas.org/2015> أطلس التبغ

¹¹ المؤسسة العالمية لمكافحة أمراض الرئة، أطلس التبغ 2015: 20 (الملحق 1): 17 إلى 20.

¹² نوفوتني تي إي وآخرون، استهلاك التبغ وأغقاب السجائر في الإنسان والحيوان، مكافحة التبغ 2011: 20 (الملحق 1): 17 إلى 20.

¹³ توسيع نطاق مسؤولية المنتج هو نهج سياسة، بموجبه يتم إسناد قدر كبير من المسؤولية للمنتجين، سواء مادية و/ أو مادية، فيما يتعلق بمعالجة منتجات ما بعد الاستهلاك أو التخلص منها.

<http://www.oecd.org/env/tools-evaluation/extendedproducerresponsibility.htm>

¹⁴ نوفوتني تي إي وآخرون، التأثيرات البيئية والصحية لزراعة التبغ وتصنيع السجائر واستهلاكها

<http://www.who.int/bulletin/volumes/93/12/15-152744.pdf>